Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 3 | No. 1| Page 267 – 301 |2024|
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN: 2958-8677

واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية
دراسة ميدانية على السلطة المحلية بأمانة العاصمة – صنعاء

The fact of applying the principles of good governance in the local authority in Yemen
Field study in the local authority in Sana'a capital

Mohammed Abdullah Mohammed Al-Gori

Researcher - Department of Business Administration
Sana'a University - Yemen

محمد عبدالله محمد الجوري

باحث –قسم إدارة الأعمال
جامعة صنعاء – اليمن

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء، تكون مجتمع الدراسة من قيادات وأعضاء المجالس المحلية ومدراء المكاتب التنفيذية في مديريات أمانة العاصمة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: – إن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد كان متوفرا بدرجة متوسطة، وبنسبة: (60) % في السلطة المحلية، – إن مبدأ الشفافية والمساءلة هما الأقل تطبيقا؛ إذ حازا على نسبة: (50) % و: (52) % ، مقارنة ببقية المبادئ التسعة للحكم الرشيد. – إن السلطة المحلية تعاني من شح الموارد المالية المحلية، وضعف القدرة على تنمية الموارد الذاتية والاتكال على الدعم المركزي المحدود، مما أدى إلى تدنى أدائها وتدهور مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وأوصت الدراسة بضرورة بذل الجهود لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية، والاهتمام بتحقيق الشفافية عبر نشر البيانات والمعلومات على الإنترنت، وتعزيز مبدأ المساءلة عبر وضع الآليات اللازمة لمساءلة ومحاسبة الموظفين المقصرين، وتعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في عملية التخطيط والرقابة على تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات المحلية، وضرورة التوجه نحو الإدارة المحلية الإلكترونية وقيام وزارة الإدارة المحلية بالتوعية ونشر ثقافة الحكم الرشيد في أوساط المجالس المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، السلطة المحلية، المجلس المحلي بأمانة العاصمة / بالمديرية.

Abstract:

The study aimed to know the reality of applying the principles of good governance in the local authority in the capital Sana'a. To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was used, and the study reached a number of results that the application of the principles of good governance was available to a moderate degree, at a rate of (60) % in the local authority, and that the principles of transparency and accountability are the least applied. The local authority suffers from a scarcity of local financial resources, a weak ability to develop its own resources, and dependence on central support, and decline in its the level of services provided to citizens. The study recommended the need to make efforts to implement the principles of good governance in the local authority, pay attention to achieving transparency by publishing the information on the Internet, strengthen the principle of accountability, and enhance the participation of citizens and civil society organizations in the process of planning and evaluation of projects and providing local services. There is a need to move towards electronic local administration. the Ministry of Local Administration have to raise awareness and spread the culture of good governance among local councils.

Keywords: good governance, local authority, local council in the capital secretariat/district

أولاً: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

يعد الحكم الرشيد برنامجا متكاملا يشمل كل المجالات ويقوي علاقة الترابط والانسجام بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بهدف خلق محيط مؤسساتي ملائم للتنمية في إطار جملة من الأسس والمؤشرات أساسها المشاركة والشفافية والاستجابة والعدالة بغية تطوير الأداء وزيادة

الفعالية وتحقيق التنمية، وتعد اليمن من الدول التي تسعى إلى إمكانية النهوض بنظام الإدارة المحلية وتحقيق التنمية المحلية عن طريق تجسيد الحكم الرشيد باعتباره معبرا عن حسن الإدارة وجدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع وأفراده على أساس الحوار بين الحكم والمحكوم، ووجود أدوات المشاركة والمراقبة والمحاسبة وآليات فعالة للمشاركة والاستجابة واتخاذ القرارات في إدارة الشأن العام وتحقيق المصلحة العامة وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة.

وتمثل المجالس المحلية الوحدة الأساسية واللامركزية للحكم والإدارة في اليمن، كما تمثل الوسيط بين المواطن والحكومة المركزية في مجال تنفيذ السياسات والمشروعات العامة، وتقديم الخدمات الأساسية لملايين اليمنيين (الوجره،2022)، ولقد كانت الانطلاقة الحقيقية لنظام السلطة المحلية في اليمن مع صدور القانون رقم: (4) لسنة 2004م ، والذي بموجبه تم إجراء انتخابات المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات في الدورة الأولى في فبراير – 2001م، والدورة الثانية في سبتمبر –2006م، ولأول مرة في تاريخ اليمن وفي مايو– 2008م ، تم انتخاب محافظي المحافظات من قبل الهيئة الناخبة لأعضاء المجالس المحلية للمديريات والمحافظات، والمجالس المحلية منذ انتخابها وحتى اليوم ظلت محل آمال وتطلعات المواطن اليمني في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات بكفاءة وفعالية وإقامة المشاريع والاهتمام بتنمية الوحدات المحلية وتحسين جودة الحياة، في هذا المجال على مشروعات الخدمات الأساسية والبنية التحتية ولم تحقق التنمية المحلية المنشودة، ولازمها العديد من جوانب القصور تمثلت أبرزها في ضعف التواصل بين السلطة المحلية والمجتمع المحلي وغياب الآليات التي تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات مما يجعل الخطط التنموية بعيده عن الواقع الفعلي، بالإضافة إلى ضعف الشفافية والمساءلة والاستجابة الفعلية لاحتياجات المجتمع المحلي من الخدمات والمشاريع الضرورية وانتشار الفساد الإداري والمالي في السلطة المحلية خلال الفترة الماضية بحسب دراسة (الصندوق الاجتماعي للتنمية، برنامج دعم التنمية المحلية، 2008م)، مما أثر وبشكل كبير وواضح على دور وفاعلية السلطة المحلية في القيام بمهامها في تنفيذ الخطط التنموية وتقديم الخدمات المختلفة وتنمية المجتمعات المحلية وتحقيق تطلعات واحتياجات المواطن اليمني.

ونظرا لأهمية ودور مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق الكفاءة والفعالية وتعزيز مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة ومحاربة الفساد المالي والإداري في المجالس المحلية، مما يقود إلى وجود سلطة محلية كفؤة ونزيهة تحقق التنمية المحلية والشاملة. تركز هذه الدراسة على التعرف على واقع وأهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء، وتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات اللازمة لتجسيد مبادئ الحكم الرشيد لدى السلطة المحلية اليمنية مما يدفع بزيادة الكفاءة والفعالية لقدرات المجالس المحلية ومحاربة الفساد المالي والإداري ووجود سلطة محلية كفؤة ونزيهة تحقق التنمية المحلية والشاملة.

مشكلة الدراسة

رافقت مسيرة السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية أوضاع غير مستقرة ومعوقات وتحديات في الجانب التشريعي والمالي والسياسي والإداري والاجتماعي، منذ إنشائها وحتى اليوم والتي وقفت حجر عثرة أمام تطوره والقيام بدوره التنموي والخدمي، وتمثلت أبرزها في الآتي (النهمي، 2016):

1- قلة المشاركة الشعبية في صنع واتخاذ القرار التنموي.
2- ضعف الكفاءة الإدارية للموارد البشرية العاملة في السلطة المحلية وخاصة في مجالات التخطيط المحلي وتنمية الموارد والرقابة والإشراف.
3- غياب المؤسسات المحلية الفاعلة وكذا ضعف قدرات المواطنين عن المشاركة وهما مطلبان أو شرطان رئيسيين.
4- شح الموارد المالية الحالية للمجالس المحلية وضعف القدرات التمويلية وضعف الدعم المركزي.
5- المحاصة الحزبية التي أخلت بتوازن العمل الإداري، فمع ظهور التعددية السياسية والمشاركة في السلطة وتوزيع الإدارات باعتبارها من الغنائم التي لا يمكن التنازل عنها حتى ولو كان شاغلها لا يتمتع بالكفاءات
6- تداخل الاختصاصات بين السلطة المركزية والسلطة المحلية وعدم نقل المهام والمسئوليات من الوزارات للمجالس المحلية في المحافظات.

ونظرا لان أداء السلطة المحلية يواجه العديد من المعوقات والتحديات المختلفة، ونظرا لشح الدراسات التي تناولت الحكم الرشيد في نظام السلطة المحلية في اليمن ومن خلال تجربة الباحث العملية في مجال السلطة المحلية فانه يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤلين الآتيين:

1. ما واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (المشاركة، المساءلة، تعزيز سيادة القانون، الشفافية،الكفاءة، والفعالية، الاستجابة، الإجماع، العدالة والمساواة، الرؤية الإستراتيجية) في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد :(الشفافية،الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة) في السلطة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة: (العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخدمة، المشاركة بالتدريب)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- معرفة واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء.
2- تحليل ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد :(الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة،

المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة) في السلطة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة: (العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخدمة، المشاركة بالتدريب).

أهمية الدراسة

1- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله والمتمثل في تطبيق الحكم الرشيد في الإدارة المحلية ؛ حيث لاقى هذا الموضوع اهتماما كبيرا في علم الإدارة والباحثين واهتماما من قبل المنظمات الدولية والدول المتقدمة ؛ لأهميته ودوره في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.
2- هذه الدراسة تعتبر من أوائل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع – بحسب علم الباحث– وسيكون إضافة علمية وإثراء للمكتبة اليمنية والعربية.
3- تقديم توصيات لراسمي السياسات وصناع القرار حول ضرورة وفوائد تطبيق الحكم الرشيد في السلطة المحلية في اليمن، من زيادة الشفافية ومشاركة المواطنين وتعزيز المساءلة ومحاربة الفساد المالي والإداري ويقود إلى وجود سلطة محلية كفؤة ونزيهة تتمتع بالكفاءة والفعالية وتحقق التنمية المحلية المنشودة.

مصطلحات الدراسة

الحكم الرشيد: يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه: الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد وموارد بلد ما الاقتصادية، الطريقة يمارس بها الحكم في إدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية.

وتبنى الباحث تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، للحكم الرشيد بأنه : ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة بلد ما على جميع المستويات بطريقة محددة، تتصف بأنها صالحة، وتعزز وتصون رفاهية الإنسان.

الحكم المحلي الرشيد: تعرفه الدراسة الحالية بأنه: استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

السلطة المحلية في أمانة العاصمة: تتألف من أمين العاصمة والمجلس المحلي المنتخب والأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية التي تعبر عن سلطة الوحدة الإدارية بمقتضى الدستور وقانون السلطة المحلية. (المادة 3: من قانون رقم :(4) لسنة :2000م ،بشأن السلطة المحلية).

المجلس المحلي بأمانة العاصمة صنعاء : هو مجموع الأعضاء المنتخبين من المديريات للمجلس وعددهم :(20) عضوا بواقع اثنين أعضاء لكل مديرية من المديريات العشر و: (264) عضوا في مجالس المديريات، ويكون للمجلس هيئة إدارية تتكون من رئيس المجلس المحلي (أمين العاصمة) رئيسا والأمين العام نائبا للرئيس، ورؤساء اللجان المتخصصة :(لجنة التخطيط والتنمية المالية، لجنة الخدمات، لجنة الشئون الاجتماعية) ومقره أمانة العاصمة صنعاء.

السلطة المحلية في المديرية: تتألف من مدير عام المديرية والمجلس المحلي المنتخب والأجهزة التنفيذية للوحدة الإدارية التي تعبر عن سلطة الوحدة الإدارية بمقتضى الدستور وقانون السلطة المحلية.

المجلس المحلي للمديرية: هو مجموع الأعضاء المنتخبين من الدوائر الانتخابية المحلية في كل مديرية بواقع :(26) عضوا في كل مديرية من مديريات أمانة العاصمة العشر باستثناء مديرية السبعين الذي عدد أعضائها: (30) عضوا؛ لكبر مساحتها وسكانها. ويكون للمجلس هيئة إدارية تتكون من رئيس المجلس المحلي (مدير عام المديرية) رئيسا، والأمين العام نائبا للرئيس، ورؤساء اللجان المتخصصة (لجنة التخطيط والتنمية المالية، لجنة الخدمات، لجنة الشئون الاجتماعية) ومقره مركز المديرية.

الإطار المعرفي للدراسة

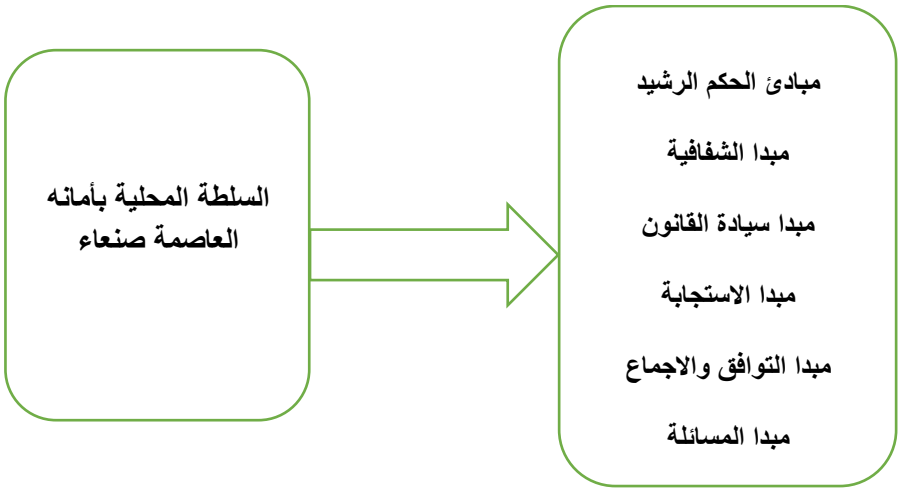

ثانيا: الدراسات السابقة

الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها والاستفادة منها في بعض أجزاء الدراسة شملت دراسات محلية وعربية وأجنبية تم عرضها من الأحدث إلى الأقدم كالتالي:

1–دراسة (الماوري، 2023) بعنوان: الإدارة المحلية في ظل النزاعات: الحالة اليمنية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإدارة المحلّية في اليمن، وتتبع ما نشأ من تحدّيات ومعوّقات واجهت عملها خلال الفترة: 2011 – 2022، وهي الفترة التي مرّ فيها اليمن بتحوّلات غير مسبوقة، بدءًا من الانتفاض ضدّ النظام القائم آنذاك وتغييره، والشروع في تحوّلات لم تخل من صدامات في كثير من المحافظات، مرورًا بمسار عسكرة الأزمة ، والولوج إلى وضع الحرب التي لا تزال دائرة، وقد توصّلت إلى أنّ تلك الأحداث أسفرت عن العديد من الآثار على صعيد الإدارة المحلّية، اختلفت طبيعتها من محافظة إلى أخرى، فأدّت إلى تعزيز سلطة بعض المحافظات وتنامي دورها في تقديم الخدمات، بينما عانت أخرى وتراجع دورها وضعف صلاحياتها نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وشحّ الموارد؛ فأثّر سلبيًا في تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلّي؛ وأوصت الدراسة بمراجعة وإصلاح لمنظومة الإدارة المحلّية في المرحلة المقبلة في خطوة أساسية نحو إعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب.

2– دراسة (عبدالوهاب، 2023) بعنوان: الإدارة المحلية في مصر: الواقع والرؤية المستقبلية، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب التباين بين واقع الإدارة

المحلية في مصر والتوجه العالمي إلى اللامركزية، وما تضمنه دستورًا 2012 و 2014 م، من مزايا عديدة لم تكن موجودة من قبل في الدساتير المصرية السابقة، وتوصلت الدراسة أن تطوير الإدارة المحلية في مصر تواجهه تحديات عديدة، وقدمت الدراسة عدة توصيات في هذا الخصوص، أهمها، إيجاد توافق وطني على تطوير الإدارة المحلية، والتحديد الواضح والدقيق للاختصاصات المحلية، وتمكين المجالس المحلية والمواطنين من صنع السياسات المحلية ومن مساءلة القيادات التنفيذية، وإعادة النظر في تعدد المستويات المحلية، وتكوين اتحادات محلية، ووضع آليات لتقييم أداء القيادات والوحدات المحلية، والتمكين المالي لهذه الوحدات، وتحديد النظام الانتخابي الأمثل للمجالس المحلية، وتمكين الرؤساء التنفيذيين من تحمل المسؤولية، ودعم العلاقات بين شركاء التنمية المحلية، ومراعاة التفاوت بين الوحدات المحلية.

3–دراسة (الوجره، 2022) بعنوان، الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجمهورية اليمنية أمانة العاصمة نموذجاً خلال الفترة الزمنية: (2000 م– 2017 م) هدفت الدراسة إلى:التعرف إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية للتأكد من تحقيق آلية الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية في أمانة العاصمة صنعاء نموذجاً، وتوصلت الدراسة إلى أهمية تطبيق آلية الحكم الرشيد لتحقيق التنمية المحلية بالجمهورية اليمنية العاصمة صنعاء نموذجاً، وإلى أن المجتمع اليمني بحاجة ماسة إلى تطبيق آلية الحكم الرشيد الذي يقود بدورة إلى رفع كفاءة الأداء في القطاعات الحكومية لتحقيق التنمية المحلية فتزيد من تقدم ورفاهية المجتمع.

4–دراسة (السلطان،2021) بعنوان، أمكانية تطبيق الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية دراسة حالة وزارة الإدارة المحلية، هدفت الدراسة إلى التعرف على أمكانية تطبيق الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية بالتطبيق على وزارة الإدارة المحلية، وتوصلت الدراسة إلى أمكانية تطبيق الحكم الرشيد إذا وجدت إدارة وإرادة ناجحة لتحقيق ذلك وأوصت الدراسة إلى أن المجتمع اليمني بحاجة ماسة إلى تطبيق آلية الحكم الرشيد الذي يقود بدورة إلى رفع كفاءة وفاعلية الأداء في القطاعات الحكومية لتحقيق التنمية المحلية.

5–دراسة (عبدالوهاب، 2018) بعنوان: مبادئ و أليات الحوكمة ودورها في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصرية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية استثمار منهج الحوكمة في تفعيل وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، بغية توجيه أليات التعامل مع المجتمع المحلي بكفاءة وفعالية وبما يخدم المواطن، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: – إن منهج الحوكمة ساهم بشكل إيجابي في تطوير نظام العمل بالمحليات، وذلك من خلال تدعيم مبدأ المساءلة الإدارية، وزيادة الشفافية وتمكين المواطنين، بالإضافة إلى رفع كفاءة إيصال الخدمات العامة، وتتعدد دوافع تطبيق منهج الحوكمة في المحليات وذلك نابع من الرغبة في تحقيق التنمية الشاملة، والاهتمام بتقديم الخدمات التي تلبي حاجات المواطنين وتدعم حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحقق التوازن بين الدولة والمجتمع وتدعم المشاركة الشعبية.

6–دراسة (المنصور،2017م) بعنوان، مدى توافر متطلبات مبادئ الحكم الرشيد في الوزارات اليمنية هدفت الدراسة إلى، التعرف إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومة اليمنية لتطبيق الحكم الرشيد، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة توعية القيادات العليا بمبادئ وأهمية الحكم الرشيد في الوزارات والهيئات والمؤسسات

العامة اليمنية، والحرص على بناء نظام متميز للحكم الرشيد فيها، وأوصت الدراسة إلى أن المجتمع اليمني بحاجة ماسة إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، الذي يقود بدورة الى رفع فعالية وكفاءة الأداء في كل القطاعات الحكومية، ومن ثم تقديم خدمة ذات جودة عالية ومتنوعة، تنعكس بدورها على المجتمع بصورة إيجابية، فتزيد من تقدمة ورفاهية.

7–دراسة (العدوان،2017) بعنوان: واقع تطبيق مبادئ الحوكمة لدى البلديات الأردنية من وجهه نظر موظفيها، هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى واقع تطبيق معايير الحوكمة لدى البلديات الأردنية التابعة للعاصمة عمان من وجهه نظر موظفيها، والكشف عن الفروق في استجابات أفراد العينة حول واقع تطبيق الحوكمة تبعا لمتغيرات الدراسة، خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: – حيازة واقع تطبيق معايير الحوكمة لدى البلديات الأردنية من وجهه نظر موظفيها كانت بمستوى متوسط بنسبة :(65.67%)، وأوصت الدراسة ببذل مزيدا من الجهد والمتابعة من قبل البلديات للمستجدات المتعلقة بتطبيق الحوكمة، ونشر ثقافة الحوكمة بين أعضاء المجلس البلدي، وتعزيز مبدأ الشفافية من خلال تحسين الجانب الكمي والنوعي للبيانات والمعلومات عبر الموقع الالكتروني للبلديات الأردنية.

8–دراسة (سعدي، 2017) بعنوان متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر، هدفت الدراسة إلى إمكانية تجسيد مفاهيم الحكم الرشيد على المستوى المحلي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الإصغاء لكل المبادرات التي تخص المشاريع محلية التي تستند إقحام مختلف شرائح المجتمع الفاعلة والفعالة في حشد الموارد الكافية لتحقيق أهداف التنمية، وأوصت الدراسة: إلى أن التمكين لمتطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر يعتمد على تحقيق تنمية شاملة لمختلف المجالات كاملة دون تجاهل أحدها: التنمية البشرية، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية، التنمية الإدارية والاجتماعية والتكنولوجية.

9– دراسة (حيزية، 2017م)بعنوان، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية السياسية، دراسة حالة المملكة المغربية. هدفت الدراسة الى توضيح كلاً من مفهومي الحكم الرشيد والتنمية السياسية، وأهمية الحكم الرشيد في تحقيق التنمية السياسية، نظراً لما تقدمه آليات الحكم الرشيد من حلول مناسبة لمعالجة المشاكل التنموية للدول، وتوصلت الدراسة أن الحكم الرشيد هو الذي يحقق الديمقراطية والمشاركة وحرية التعبير، سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وتمكين كل الفواعل من خلال الديمقراطية التشاركية بالمشاركة في عملية التنمية، وأوصت الدراسة إلى تكريس دولة الحق والقانون ومكافحة الفساد بكل أشكاله، واعتماد أساليب المحاسبة والمساءلة والصرامة في التنفيذ.

10– دراسة (النهمي،2016): بعنوان المعوقات البيئية وأداء المجالس المحلية – دراسة ميدانية على المجالس المحلية بمحافظة حجة في الجمهورية اليمنية، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المعوقات البيئية المحتملة في أداء المجالس المحلية، دراسة ميدانية على المجالس المحلية بمحافظة حجة في الجمهورية اليمنية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: واقع المعوقات البيئية للمجالس المحلية بمحافظة حجة بشكل عام مرتفع، وإن مستوى أداء المجالس المحلية متوسط، ووجود علاقة عكسية موجبة وقوية ذات دلالة إحصائية بين المعوقات البيئية وأداء المجالس المحلية،

ووجود فروق معنوية في إدراك القيادات الإدارية للمجالس المحلية لأثر المعوقات البيئية مجتمعة في أداء المجالس المحلية تعزى للعوامل الديمغرافية :(العمر، المستوى التعليمي، والتدريب في مجال المجالس المحلية)، كما توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات التي تساعد القيادات الإدارية للمجالس المحلية في الحد من المعوقات البيئية، وتعمل على تحسين فاعلية أداء المجالس المحلية.

11–دراسة (شهناز، 2015) بعنوان: الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على مدى تطبيق الدولة الجزائرية لنظام الحكم الرشيد والأخذ بالمعايير الدولية، توصلت الدراسة إلى أن الحكم الصالح وهو الحكم الذي يتضمن حكماً ديمقراطياً فعالاً والمشاركة الجماهيرية وتشجيعها على الانخراط في الأنشطة السياسية، فتمكن منظمات المجتمع المدني من تعزيز المشاركة في المؤسسات، وأوصت الدراسة إلى: توسيع مشاركة الجمهور في العملية السياسية وتنفيذها وفقاً للقوانين والإجراءات السارية التي قد تكون أصلاً قد وضعت بمشاركة عامة، ويساعد هذا الإفساح في رُشد القرارات وصلاحها وذلك كله يقود إلى محاصرة الفساد وبناء الثقة والمصداقية.

12– دراسة (Reddy ،2014) بعنوان أهمية ممارسات حوكمة الشركات في المنظمات الخيرية، دراسة حالة الجمعيات الخيرية المسجلة في نيوزلندا، هدفت الدراسة إلى البحث فيما إذا كانت المؤسسات الخيرية المسجلة في نيوزلندا، قد اعتمدت ممارسات حوكمة الشركات التي تشبه الممارسات التي تعتمدها الشركات المدرجة بالبورصة العالمية، وأثر ممارسات الحوكمة على أدائها المالي، حاولت الدراسة الإجابة على أربعة أسئلة مهمة ،وهي: كيف تتم إدارة المؤسسات الخيرية المسجلة في نيوزلندا والسيطرة عليها؟ هل الأموال التي تم التبرع بها للجمعيات تستخدم بشكل فعال؟ ما طبيعة حوكمة الشركات التي تمارسها المؤسسات الخيرية في نيوزلندا؟ وما مدى التزامها بقانون المؤسسات الخيرية في نيوزلندا؟ وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: – لا توجد متطلبات إبلاغ للجمعيات الخيرية بموجب القانون للإبلاغ عن معلومات مفصلة عن مجلس الإدارة، ولجان واجتماعات مجلس الإدارة، وبالتالي لم تقم الجمعيات بالبلاغ عن هذه المعلومات، وأظهرت الدراسة أن التنوع في آلية حوكمة الشركات للتخفيف من مشكلة الوكالة في المنظمات الخيرية في نيوزلندا، ومع ذلك فإن حجم المجلس الكبير والمانحين الكبار لديهم القدرة على زيادة تكاليف الوكالة في المنظمات الخيرية في نيوزيلندا.

13– دراسة (Sontag, et.,2014) بعنوان: الاستدامة المالية في المنظمات غير الربحية، هدفت الدراسة إلى استعراض التحديات الرئيسة المتعلقة بالاستدامة المالية للمنظمات الخيرية، والجمع بين الدروس المستفادة والممارسات الواعدة للتغلب على هذه التحديات، خلصت الدراسة إلى أن الاستدامة للجمعيات غير الربحية ذات أهمية لقادة المنظمات والممولين ومجتمعات هذه الجمعيات، وأن هذه الجمعيات تواجه عددا من التحديات للاستدامة في ظل الانكماش الاقتصادي الأخير بسب اعتماد هذه الجمعيات على مصادر التمويل الخارجية (المنح والعقود)، وأن إنشاء الاستدامة المالية في الجمعيات غير الربحية يجب أن يكون عملية ديناميكية ومستمرة، كما أن وضع خطة إستراتيجية واضحة تهدد المهمة الاجتماعية، ويبنى

على أساسها البرامج والدعم المجتمعي والشراكات التعاونية التي تتوافق مع المهمة وتساعد الجمعيات غير الربحية على التغلب على التحدي المتمثل في الحفاظ على الاستدامة على المدى القصير والطويل.

14- دراسة (عقبة، 2010م) بعنوان: دور السلطة المحلية في التنمية؛ وتمثل الهدف الأساسي للدراسة في إيجاد رويا علمية للدور الذي يجب أن تقوم به السلطة المحلية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المجلية وتوصلت الدراسة إلى أن دور السلطة المحلية في تحقيق التنمية في المجتمعات المحلية واجه العديد من الصعوبات والتي يرجع جانب منها إلى حداثة التجربة وتطوير قانون السلطة المحلية في يما يتعلق بإعطاء الصلاحيات للسلطات المجلية وسن قانون ينظم التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية يقوم على أسس علمية واقتصادية.

15-دراسة (العبسي، 2010) بعنوان: متطلبات تطبيق أليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى توافر متطلبات أليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وأوصت الدراسة بضرورة توافر معظم متطلبات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة باليمن وحث كافة منشئات الأعمال العامة والخاصة المساهمة منها والعائلية، بما فيها البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية على تطبيق مبادئ وتوصيات وإرشادات الحوكمة.

التعليق على الدراسات السابقة

استفاد الباحث من الدراسات السابقة من بعض المفاهيم والمعلومات حول تطبيق الحكم الرشيد في السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية ومن تصميم بعض فقرات الاستبيان، واتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات التي تناولت الحكم الرشيد في الإدارة المحلية مثل: دراسة (السعدي، 2017) ودراسة (نضال، 2017) ودراسة (شهيناز، 2015)، التي تناولت تطبيق الحكم الرشيد في الإدارة المحلية في الجزائر في المنهجية المتبعة، إذا اتخذت المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها واتفقت مع الدراسات المذكورة أنفا في التوصل إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق الحوكمة وتحسين الأداء في الوحدات المحلية وهو ما أكدته هذه الدراسة. واختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في الحدود المكانية و الزمانية وفي بعض النتائج التي توصلت اليها.

ثالثاً: الإطار النظري

أولا: تعريف الحكم الرشيد.

تستعمل عدة مصطلحات (استعمالات لفظية) تدل على معنى الحكم الرشيد، ومنها: الحكم الراشد، الحوكمة، الحكامة، الحكمانية، وكل هذه العبارات تصب في نفس المعنى، كما يعرف الحكم الرشيد انطلاقا من عدة اعتبارات و رؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، و هذا حسب التوجهات و الاهتمامات والمرجعيات لكل منها وقد وردت عدة تعريفات للحكم الرشيد في المواثيق الدولية أو مؤسسات وهيئات مالية دولية؛ حيث يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه: الطريقة يمارس بها الحكم في إدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية من أجل التنمية.(السعدي، 2017، 33)، أما مؤسسة التمويل الدولية فتعرفه بأنه: "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها..."بخلاف منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية التي تعرف الحوكمة بأنها: "مجموعة من العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصالح...(مركز أبو ظبي للحوكمة ، 2015)، ما يلاحظ على مختلف التعريفات ذات الصلة بالحكم الرشد أنها تركز على المشاركة والديمقراطية والشفافية والأداء الحكومي الفعال والجيد، في كل ما يهم الجوانب الإدارية الاجتماعية السياسية والاقتصادية في الدولة، أطراف الحكم الرشيد، إن طبيعة الأطراف وعددهم في مجال الحكم الرشيد، يتحدد بطبيعة الهيئة موضوع الدراسة؛ بحيث يختلف أطراف الدولة عن أطراف المؤسسة عن المشروع الخاص، لكن ولما كانت الإدارة هي السلطة التنفيذية وهي مرادفة للدولة فإنه بإجماع المختصين وهناك أربعة أطراف فاعلين في مجال الحوكمة (عشي،2012، ص 62-77):

1-الدولة وأجهزتها المركزية.

وهي أول طرف معني بالحوكمة؛ لأن الدولة تعتبر الشخص المعنوي الأول والهام والمكلف بتنفيذ القوانين والسهر على حسن تطبيقها وهي الراعية للشؤون العامة والدولة بالمفهوم الإداري وحتى بالمفهوم الدستوري ممثلة في الأجهزة والإدارات المركزية المختلفة والهيئات الوطنية المستقلة، ويقع على هذه الأجهزة جميعا عبء توفير الإطار التشريعي والإطار التنظيمي لضمان أحسن الظروف لتطبيق سياسة الحوكمة والالتزام بمؤشراتها.(بوضياف، 2017،ص 138).

2-الإدارة المحلية.

تعتبر الإدارة المحلية همزة وصل بين المواطن الدولة، وللمواطن احتكاك مباشر بها حتى أصبحت تسمى بالظاهرة الإدارية الاجتماعية اليومية ولعل أهم سمة للإدارة المحلية هي فسحها المجال لمشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم بأنفسهم من خلال اختيار ممثليهم في المجالس المحلية الولائية والبلدية والإقليمية والمحافظات وغيرها، ومن خلال مشاركة المواطنين تتاح فرصة الرقابة الشعبية ولعل علاقة الإدارة المحلية بالمجتمع المدني وبالمواطنين والتعاطي مباشرة بانشغالاتهم ومحاولة تلبية احتياجاتهم تستوجب أكثر من أية جهة أخرى أن تطبق قواعد الحوكمة من شفافية ومساءلة وكفاءة ونزاهة وديمقراطية. (قبيلات،ص.103-117).

3-**منظمات المجتمع المدني.**

المجتمع المدني، هو : مجموعة المؤسسات غير الرسمية، التطوعية، المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات والجمعيات الأهلية العاملة وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع.(المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية دور المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الراشد، الخليل، فلسطين 2012،ص 6) وهناك علاقة تكامل وتواصل بين الدولة والمجتمع المدني؛ حيث لا يقع على عاتق السلطات المحلية فقط الاقتراب من منظمات المجتمع المدني بل يقع على عاتق هذه الأخيرة أيضا التواصل مع السلطات المحلية والمشاركة في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين (مرجع سابق،ص 87) وتلعب مؤسسات المجتمع المدني في كافة دول العالم وبخاصة في المجتمعات الديمقراطية دورا بارزا في بناء أسس الحياة الديمقراطية والتشكيل السياسي في المجتمعات وتساهم في تعزيز السلوك المدني؛ لأن طبيعة عمل المجتمع المدني هي رديف للسلطة في أي دولة لما تقوم به من دور الرقابة والتقييم والمحاسبة والمساءلة المتابعة و التطوير والمساهمة الفاعلة في

تطوير وتنمية المجتمع من خلال نشر مفاهيم الحياة المدنية (المركز الفلسطيني للاتصال والسياسات التنموية، 2015).

4-القطاع الخاص.

يلعب القطاع الخاص دورا بالغا في الأهمية في المسيرة التنموية وتقع عليه مسؤولية اجتماعية واقتصادية من أجل النهوض بأعباء التنمية إلى جانب القطاعات الأخرى، وللقطاع الخاص احتكاك بالأجهزة الرسمية للدولة وبالإدارة المحلية من أجل ضمان مشاركة فعالة في المسيرة والبناء التنموي.

مبادئ الحكم الرشيد (Good Governance Principles)

يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ الحكم الرشيد بالمبادئ الآتية:

1. مبدأ المشاركة (Participation): وتُعرَّف المشاركة بأنها: الاعتراف للأفراد بحق المشاركة في اتخاذ القرار وعضوية المجالس المحلية وإبداء الرأي في كل الشؤون والمسائل المحلية التي تعنيهم وانخراط واشتراك كل فاعل من الفاعلين في عمليات تحديد الاحتياجات، إعداد الخطط والبرامج، إعداد الموازنات وتنفيذها.
2. الشفافية (Transparency): تنصرف إلى معرفة المواطنين بقرارات الحكومة، ومن هنا يمكن النظر إليها باعتبارها تتعلق بوجود علاقة منفتحة بين الحكومة والمواطنين، وضمان سهولة الحصول على معلومات، ودرجة الانفتاح في العلاقة بين الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني من جانب والمواطنين من جانب أخر.
3. سيادة القانون (Rule of Law): ينصرف مفهوم احترام القانون إلى مدى امتثال كافة الأطراف – سواء كانوا أفرادًا، أو مؤسسات حكومية، أو مجتمع مدني – للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح...الخ.وهو من المعايير المهمة والحساسة بحيث تصبح التصرفات والمعاملات والأنشطة العامة والخاصة الإدارية والمالية مطابقة للقانون وتتم على أساس مبدأ المشروعية والاحتكام إلى القانون.
4. الاستجابة (Responsiveness): يُقصد بها استجابة الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص،...إلخ لرغبات واحتياجات المواطنين، وللتغييرات السياسية والاقتصادية والمؤسسية.
5. الإنصاف والعدل (Equity):وذلك بتحقيق العدل الاجتماعي وبسطه لكل فئات المجتمع، بتوفير الأمن والأمان والحياة الكريمة، وبعث الثقة في نفوس المواطنين، وجعلهم يعيشون في وطن يسود فيه العدل والإنصاف ويغيب فيه الظلم والتعسف.
6. الفعالية والكفاءة (Effectiveness&Efficiency): أي أن يتم الأداء الحكومي بقدر من الكفاءة والفعالية باستعمال الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة بما يحقق المصلحة العامة، وتجنب الأداء السيئ وغير المنتج و الهدر في الموارد.
7. الرؤية الإستراتيجية :أي يتم الأداء الإداري أو الحكومي على أساس برنامج معد سلفا وإستراتيجية علمية يعدها أهل الاختصاص تجنب للمشاريع الوهمية وهدر المال العام من خلال توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها والذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية الحالية ومستقبلها في المدى البعيد.
8. المساءلة: يقصد بها تحميل الأفراد والمنظمات مسؤولية الأداء الذي يتم قياسه، وأنها الطلب

من المسئولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم، وأيضا خضوع المسئول المعين أو المنتخب مهما كانت درجته للمحاسبة والمساءلة أمام القانون عند مخالفته، والمساءلة أما إدارية أو مالية أو اجتماعية أو حتى سياسية.

مفهوم الحكم الرشيد في الإدارة المحلية (الحوكمة المحلية).

إن موضوع الحكم الراشد في الإدارة المحلية يعد من أكثر المواضيع التي تطرح على عدة مستويات حيث تكمن طريقة الطرح في تكوين نظرة شاملة للتصور القائم على ترشيد تسيير الشؤون المحلية الذي ينبغي تجسيده ميدانيا، وهناك عدة تعاريف محددة لمفهوم الحكم الراشد للإدارة المحلية أهمها: إن الحكم المحلي الرشيد هي استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (خلاف، 2010). كما يعبر الحكم المحلي الرشيد عن توجهات سياسية عامة محلية للعاملين حول التنمية وتسيير محيطهم الاجتماعي، فالحكم المحلي الرشيد هو نقطة انطلاق الإستراتيجيات الوطنية التي تربط النشاط والإنجازات بالخطاب السياسي، والإطار المنظم والمعبر عن احتياجات وتطلعات السكان والطرق التي نفذت عملية صنع القرار على المستوى المحلي، وهذا يعني أن عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية هو بدرجات متفاوتة، تخضع للتدقيق والإشراف من المواطنين وهي مفتوحة وشفافة متجهة إلى الحكم والمشاركة.

عناصر الحكم المحلي الرشيد.

يوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر – 1996 م، عناصر الحكم المحلي الرشيد على النحو التالي:

1. نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة.
2. المركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
3. مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
4. تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

آليات تجسيد الحكم المحلي الرشيد.

1- تقوية وتوسيع اللامركزية .

2- مشاركة المواطنين في تيسير شئونهم المحلية .

3- توفير الموارد المالية اللازمة وتنمية الموارد المالية المحلية الذاتية والاقتصاد والاستثمار المحلي.

4- تأهيل وتدريب الموارد البشرية العاملة في الإدارة المحلية في مجالات الإدارة والتخطيط والإشراف.

5- ضرورة تبني نموذج الحكومة الإلكترونية في إدارة الشأن المحلي وذلك بتوطين التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات للمستخدمين للارتقاء بأدائهم.

6- التطوير المستمر وإجراء الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالحكم المحلي والتنمية المحلية.

فوائد وانعكاس الحكم المحلي الرشيد.

تعتبر الحوكمة المحلية أداة رئيسة لتعميق الديمقراطية والمشاركة التي تقوم على إشراك المواطن في الحكم وتحقيق دولة القانون، وفق معايير الكفاءة والفعالية والشفافية ومكافحة الفساد والعدالة والمساواة مما يقود إلى زيادة كفاءة وقدرات المجالس المحلية وتنفيذ الاستجابة من خلال خدمة الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها دون تحيز وتحقيق التنمية المحلية الشاملة، ومن بين الانعكاسات والفوائد للحكم المحلي الرشيد(شهيناز،2015).

نظام السلطة المحلية بالجمهورية اليمنية.

تم تبني نظام الإدارة المحلية في اليمن تحت مسمى " السلطة المحلية"، وذلك مع صدور القانون رقم :(4) لسنة 2000م، كما تم بعد ذلك إصدار اللائحة التنفيذية للقانون واللوائح الأخرى المنظمة لعمل السلطة المحلية في اليمن، وتم إجراء أول انتخابات للمجالس المحلية في عام: 2001م. ويمكن تسليط الضوء على أبرز ملاح نظام الإدارة المحلية (السلطة المحلية)، في اليمن وذلك على النحو الآتي:

1- التقسيم الإداري (المستويات المحلية):

تم تقسيم الجمهورية اليمنية وفقا لقانون السلطة المحلية إلى مستوين فقط ، هما المحافظات بما في ذلك أمانة العاصمة، والمديريات بما في ذلك المدن عواصم المحافظات :(قانون السلطة المحلية، مادة 6/2). وقد منح قانون السلطة المحلية أمانة العاصمة وضعاً خاصاً بها بحيث يكون لها قانون خاص يراعي فيه الخصائص التي تتميز بها في ضوء الأحكام العامة لقانون السلطة المحلية (م 166). ويتكون التقسيم الحالي لليمن من :22 محافظة تتبع وزارة الإدارة المحلية وتقسم المحافظات إلى :333 مديرية، وتتكون السلطة المحلية في المحافظات والمديريات من مكونين: المكون الأول وهو المجلس المحلي المنتخب الذي يمثل الجانب التقريري في السلطة المحلية، أي المعني بإقرار السياسات والخطط والموازنات على المستوى المحلي، والمكون الآخر وهو الجانب التنفيذي والمتمثل في المكاتب التنفيذية (أي فروع الوزارات والمصالح الحكومية) على مستوى المحافظات والمديريات، وتتولى هذه المكاتب تنفيذ السياسات والخطط على المستوى المحلي.

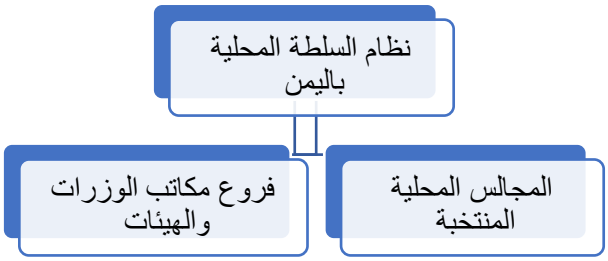

شكل رقم (1) :مكونات نظام السلطة المحلية باليمن.

المكون الأول: وهو المجلس المحلي المنتخب الذي يمثل الجانب التقريري في السلطة المحلية، أي المعني بإقرار السياسات والخطط والموازنات على المستوى المحلي.

2- المجالس المحلية المنتخبة: يتم تشكيل المجالس المحلية في المحافظات والمديريات عن طريق الانتخاب الحر المباشر من المواطنين المقيدة أسمائهم في جداول الانتخابات في المحافظات والمديريات، وبالنسبة للمجلس المحلي للمحافظة فإن كل مديرية تعتبر دائرة انتخابية واحدة تمثل في المجلس بعضو واحد بحيث لا

يقل عدد أعضاء المجلس المحلي للمحافظة عن 15: عضواً، أما بالنسبة للمديريات فيتم تقسيمها إلى دوائر انتخابية محلية يمثل كل دائرة عضو واحد أو أكثر في مجلس المديريات (قانون السلطة المحلية لسنة2000، م60).

3- مدة وشروط العضوية في المجلس المحلي:

حددت اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية مدة المجلس المحلي بأربع سنوات تبدأ من تاريخ عقد أول اجتماع للمجلس (مادة 99-أ)، كما حددت اللائحة الشروط الواجب توافرها في المرشح لعضوية المجلس المحلي للمحافظة والمديريات.

4- تنظيم وإدارة العمل في المجلس المحلي:

أ. رئاسة المجلس:

- على مستوى المحافظة: وفقا لتعديلات قانون السلطة المحلية في عام: 2008م، يتم اختيار رئيس المجلس المحلي في المحافظة عبر الانتخاب السري من قبل هيئة انتخابية تتكون من أعضاء المجلس المحلي للمحافظة وأعضاء المجالس المحلية للمديريات في المحافظة، ويصدر بتعينه قرار جمهوري بعد إعلان النتيجة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة في نفس المحافظة، يتولى المحافظ رئاسة المجلس المحلي للمحافظة وهو المسئول الأول فيها وقد اعتبر القانون المحافظ ممثلاً للسلطة التنفيذية أيضا ويكون مسئولا أمام رئيس الجمهورية، ومجلس الوزراء وملزم بقراراتهما ويكون مسئولا أيضا أمام المجلس المحلي للمحافظة ووزير الإدارة المحلية. (قانون السلطة المحلية، المواد 38، 39، 40).

-على مستوى المديرية:

يتولى رئاسة المجلس المحلي للمديرية مدير عام المديرية يتم تعيينه بقرار من رئيس الوزراء بناءً على ترشيح وزير الإدارة المحلية ويكون المدير العام هو رئيس المجلس المحلي للمديرية بحكم منصبه والمسئول التنفيذي الأول فيها. يتولى المدير العام تحت إشراف وتوجيه المحافظ تنفيذ القوانين والسياسة العامة للدولة في إطار المديرية وتوجيه أجهزتها التنفيذية، ويتولى نفس المهام التي يتولاها المحافظ ولكن على مستوى المديرية. ويكون رئيساً لجميع الموظفين المدينين في إطار المديرية ويكون للمجلس المحلي للمديرية أمين عام منتخب من بين أعضاء المجلس، ويكون نائباً لمدير عام المديرية ويساعده في إدارة شئون المديرية ويحل محله في حالة غيابه أو خلو منصبه (قانون السلطة المحلية، مادة: (81-89).

ب-اللجان المتخصصة:

يتم تشكيل عدد ثلاث لجان متخصصة داخل المجلس المحلي للمحافظة والمديرية من بين أعضائه، وتتولى هذه اللجان دراسة الموضوعات التي تدخل في إطار اختصاصها وتقدم توصياتها إلى المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها (قانون السلطة المحلية، م23، م65-أ).والشكل التالي يوضحها:

شكل (2) اللجان المتخصصة في المجلس المحلي للمحافظة والمديرية.

الجهاز التنفيذي المحلي:

تتكون الأجهزة التنفيذية في المحافظات والمديريات من الموظفين التابعين للوزارات المختصة، ووفقاً لقانون السلطة المحلية :(م14) أصبحت هذه الأجهزة التنفيذية في الوحدة الإدارية أجهزة محلية، وهي بمثابة جهاز إداري تنفيذي تابع للمجلس المحلي ويخضع لإشرافه وإداراته ورقابته أثناء تأدية عمله وفي تنفيذ جميع المشاريع التنموية والخدمية المحلية المدرجة ضمن الخطة والموازنة السنوية للوحدة الإدارية.

المجلس المحلي بأمانة العاصمة صنعاء .

إن أمانة العاصمة صنعاء هي المدينة اليمنية الأكبر بكل المقاييس وهي العاصمة السياسية والإدارية وأكثر المراكز الثقافية أهمية في اليمن، ويقدر أن مدينة صنعاء تستوعب حوالي: 30% من المؤسسات التجارية والصناعية والمالية في اليمن، ولديها تركز كبير في النشاطات التجارية والخدمية وتشمل خدمات البنوك والخدمات المالية، ويقدر سكان مدينة صنعاء بحوالي: (3,674,000) ألف نسمه للعام 2020م، (كتاب الإحصاء السنوي،2020). وتبلغ مساحة صنعاء حوالي (1050) كم (إستراتيجية مدينة صنعاء، 2009) وتقسم أمانة العاصمة إلى عشر مديريات ويبلغ عدد أعضاء المجالس المحلية المنتخبون فيها للمحافظة (20) وللمديريات (264) عضوا، وقد شهدت مدينة صنعاء نهضة عقارية وتجارية كبيرة خلال العقد الأخير.

مهام واختصاصات السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء: يدير ويشرف المجلس المحلي بأمانة العاصمة بشكل مباشر وفقا لقانون إنشائها رقم: (13) لسنة 1983 م ، وقانون السلطة المحلية رقم: (4) لسنة 2000م ، على كل الأنشطة الحكومية والخاصة من خدمات صحية وتعليمية وترفيهية وبلدية وأمنية ومرورية وعمرانية وتقوم بتلبية جمهورها لهذه الخدمات. وأبرز مهامها وفقا للمادة :(19) من قانون السلطة المحلية رقم: (4) لسنة 2000م، دراسة وإقرار مشروعات الخطط الشاملة على مستوى المحافظة والإشراف على تنفيذها، كما يقوم بالتوجيه والإشراف والرقابة على أعمال المجالس المحلية للمديريات والأجهزة التنفيذية للمحافظة، ويمارس المجلس المحلي صلاحياته في المديريات العشر، بهدف تحقيق رفع مستوى الخدمات والمرافق البلدية وتقديمها لسكان المدينة بشكل متوازن مع نموها الحضري لتلبي احتياجات المواطنين لهذه الخدمات، واليوم ونتيجة للحصار والعدوان على اليمن، فإن الأعباء المالية والطلب على الخدمات التي يقدمها المجلس المحلي بالعاصمة صنعاء زادت وتوسعت نتيجة عددا من الأسباب منها أعداد النازحين القادمين من المحافظات الأخرى إلى العاصمة، زيادة عدد السكان والتوسع العمراني للعاصمة، شح المياه، أزمة الغاز المنزلي، قصف العدوان لعددا من المنشآت في العاصمة، كل ذلك أدى إلى اتساع فجوة الاحتياجات التنموية للعاصمة صنعاء في ظل شح الموارد المالية الحالية، والتي تزداد يوميا مما جعل صانع القرار وراسمي السياسات العامة لأمانة العاصمة في تحدي صعب وموقف يتطلب بذل جهود كبيرة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة بالطلب على الخدمات العامة وتوفير الموارد المالية لاستدامة تقديم هذه الخدمات بجودة وكفاءة.

رابعاً: منهجية وإجراءات الدراسة:

منهج الدراسة: نظرا لطبيعة الدراسة ومشكلتها وأهدافها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الأسلوب الكمي.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء وقيادات السلطة المحلية (المجالس المحلية) بأمانه العاصمة صنعاء والبالغ عددهم: (264) عضوا على مستوى المديريات العشر، ومدراء ونواب مدراء الأجهزة التنفيذية (فروع مكاتب الأجهزة المركزية في المديريات) وعددهم: (160) مديرا ونائبا مدير مكتب على مستوى المديرية (هذا الرقم من الزيارة الميدانية للمجالس المحلية للمديريات بأمانة العاصمة). والجدول التالي يوضح حجم مجتمع الدراسة:

جدول (1): المديريات في الأمانة وعدد أعضاء المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية

جدول (1) المديريات في الأمانة وعدد أعضاء المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية				
م	اسم المديرية	عدد أعضاء المجلس المحلي للمحافظة	عدد أعضاء المجلس المحلي للمديرية	عدد المكاتب التنفيذية بالمديرية
-1	الصافية	2	26	16
-2	لوحدة	2	26	16
-3	شعوب	2	26	16
-4	السبعين	2	30	16
-5	الثورة	2	26	16
-6	صنعاء القديمة	2	26	16
-7	التحرير	2	26	16
-8	معين	2	26	16
-9	أزال	2	26	16
-10	بني الحارث	2	26	16
المجموع			264	160

المصدر: إعداد الباحث.

عينة الدراسة.

عينة الدراسة التي تم استهدافها كانت :(150) فردا، توزعت على :(94) عضو مجلس محلي و:(56) مدير أو نائب مدير مكتب تنفيذي من مديريات :(السبعين والوحدة والصافية ومعين وشعوب) في السلطة المحلية في أمانة العاصمة صنعاء، تم اختيار هذه المديريات الخمس من أصل المديريات العشر التي تتكون منها السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء، كونها تمثل الأكثر كثافة سكانية والأكبر مساحة في أمانة العاصمة صنعاء، اختيرت عينة البحث وفقا لحجم مجتمع البحث بالطريقة العشوائية البسيطة، وهو ما يمثل نسبته :35% من إجمالي مجتمع الدراسة المستهدف وهي نسبة كافية ومعبرة عن مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة: من اجل تحقيق الهدف الرئيس للدراسة والمتمثل في قياس واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية في أمانة العاصمة صنعاء وبناء

على البيانات التي تم جمعها وبالاستفادة من الدراسات السابقة تم اتباع أسلوب الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الميدانية، كونها الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، وتكونت الاستبانة بعد تحكيمها في صورتها النهائية من عدد من المحاور والفقرات التي تعكس أسئلة وأهداف الدراسة.

صدق وثبات أداة الدراسة

الصدق الظاهري:للتأكد من الصدق الظاهري تم عرض الاستبانة بشكلها الأولي على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وذلك لإبداء الرأي في كل مبدأ وفقرة من فقرات الاستبيان، ومن ثم تبين إجماع المحكمين على صدق مجالات الدراسة وسلامتها، من حيث الملاءمة والوضوح والصياغة، ومن ثم أخذ ملاحظات وأراء المحكمين وتطوير الاستبيان بموجبها.

صدق الاتساق الداخلي (البنائي): تم اختبار صدق الاتساق الداخلي لإبعاد المتغيرات (محاور أداة الدراسة)

من خلال استخدام معامل ارتباط بيرسون لحساب معاملات الارتباط بين كل بعد والدرجة الكلية للمتغير التابع له.

ثبات فقرات الاستبانه (أداة الدراسة)

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك للتأكد من الثبات الكلي للاستبانة وارتباط الأبعاد، واتساقها وثباتها. والجدول رقم () يبين النتائج التي تم الحصول عليها.

صدق وثبات أداة الدراسة

جدول (3): نتائج اختبار صدق وثبات أداه الدراسة على المستوى الكلي للأبعاد وللأداة ككل وفق معاملات ارتباط بيرسون Pearson ومعاملات ألفا كرونباخCronbach's Alpha للثبات عند مستوى الدلالة (0.05).

المتغيرات			معاملات Pearson لارتباط المبادئ بالأداة		معاملات Cronbach's Alpha للثبات للمبدأ والإداة	
م	المبادئ	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة Sig	معامل الثبات	معدل الثبات
1	مبدأ الشفافية	8	.735**	0.000	0.83	0.91
2	مبدأ سيادة القانون	8	.887**	0.000	0.85	0.92
3	مبدأ الاستجابة	8	.864**	0.000	0.89	0.94
4	مبدأ التوافق والإجماع	8	.889**	0.000	0.91	0.95
5	مبدأ المساءلة	8	.906**	0.000	0.88	0.94
6	مبدأ المشاركة	8	.911**	0.000	0.93	0.96
7	مبدأ الرؤية الإستراتيجية	8	.916**	0.000	0.94	0.97
8	مبدأ الكفاءة والفعالية	9	.920**	0.000	0.94	0.97
9	مبدأ العدالة والمساواة	9	.878**	0.000	0.94	0.97
الكلي		84	فقرة		0.99	0.996

يتضح من الجدول السابق إن جميع معاملات ارتباط بيرسون للمجالات بالإدارة أكبر من (0.7)، وجميع قيم الدلالة لها اقل من :(0.05)؛ مما يدل على تمتع الاستبانه بصدق اتساق داخلي، وتبين أيضا إن قيم معامل ألفا كرونباخ للإبعاد الكلية وللأداة ككل أعلى من :(0.90)؛ مما يدل على إن الأداة تتمتع بثبات عال جداً، ولذلك فان الاستبانه تحقق الصدق والثبات إحصائيا.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لمعالجة وتحليل البيانات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS V.25) بصفة أساسية، كما تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: اختبار ألفا كرونباخ، أستخدم هذا لثبات فقرات الاستبيان، معامل ارتباط بيرسون للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة التكرارات والنسب المئوية، المتوسط والانحراف المعياري، وذلك لوصف متغيرات الدراسة، اختبار ت لقياس الفروق بين متوسطات درجات كل بعد من أبعاد المقياس تحليل التباين أحادي الاتجاه.

خامساً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

تحليل وتفسير الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة.

جدول (4): الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة	المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	من 30 إلى اقل من 40 عام	67.5	45.0	سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	22.6	15.0
					من 5 إلى اقل من 10 سنوات	33.75	22.5
	من 40 عاما إلى اقل من 50 عاما	67.5	45.0		من 10 إلى اقل من 15سنة	45	30.0
	من 50 سنة فأكثر	15	10.0		من 15 سنة فأكثر	48.75	32.5
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	22.5	15.0	المشاركة بالتدريب	لم أشارك في أي دورة	63.75	42.5
					شاركت في دورة واحدة	22.5	15.0
	دبلوم عالي	30	20.0		شاركت في أكثر من دورتين	63.75	37.5
	ماجستير	15	10.0				
	دكتوراه	3.75	2.5				
الوظيفة الحالية	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	5				
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	55				
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	25				
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	15				

يتضح من الجدول السابق أن 90% من إجمالي عينة الدراسة تظهر أن غالبية معظم العاملين في المجالس المحلية هم من فئة الشباب والمتوسطة وهي فئة ناضجة وقادرة على العطاء والعمل وتحقيق أهداف وخطط المجالس المحلية المطلوبة. بينما تبلغ ما نسبته: 10 % من العاملين هم من كبار السن الذين تجاوزا عمر أل 50 سنه فأكثر وهم أقل إنتاجية، ونجد أن نصف مجتمع الدراسة من العاملين بالمجالس المحلية بالأمانة يحملون مؤهل جامعي وهو مؤشر جيد يدل على مستوى التعليم المناسب لهذه الموارد البشرية وأنها مؤهلة للعمل وتحقيق النتائج المرجوة منها، بينما تبلغ نسبة أصحاب المؤهلات العليا (ماجستير ودكتوراه) 12% وهي نسبه ضعيفة مقارنة بإجمالي الموارد البشرية في مجتمع الدراسة، مما يتطلب توفير الموارد والإمكانيات اللازمة لتأهيل الموارد البشرية العاملة في المجالس المحلية للحصول على الشهادات العليا وزيادة قدراتهم وكفاءتهم العلمية والعملية للمساهمة بنجاح مؤسساتهم.

واستهدفت الدراسة ما نسبته :60% يعملوا بوظيفة رئيس مجلس محلي وأمين وعضو مجلس محلي منتخب في مديريات أمانة العاصمة المستهدفة لاستيضاح رأيهم حول واقع الحوكمة الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة وهو ما سيمنح نتائج الدراسة قوة وهمية حول الآراء العملية والواقعية لهذا الجانب، وفي المقابل كانت ما نسبته: 40% من المستجيبين للدراسة هم من فئة مدراء ونواب مدراء المكاتب التنفيذية في المديريات المبحوثة وهم يعبروا عن وجهة نظر الإدارة التنفيذية المباشرة للمجالس المحلية التي تقدم الخدمات المختلفة وتتعامل مع قضايا واحتياجات المواطنين بشكل مباشر في مديريات أمانة العاصمة صنعاء.

متغير المشاركة بعدد الدورات التدريبية التي تقدمها السلطة المركزية والمحلية لتأهيل أعضاء المجالس المحلية والموظفين العاملين بها أجابت ما نسبته 43% من المستجيبين عن أنهم لم يتلقوا أي دورة تدريبية خلال الفترة السابقة للدراسة، وهذا مؤشر يتطلب من الجهات المعنية الاهتمام بجانب التدريب وأهميته في تأهيل الموارد البشرية، بينما أجاب 64 % من العينة المستهدفة بأنهم تلقوا دورتين فأكثر وهو مؤشر جيد لحصول على هذه النسبة على التدريب وما له من دور في زيادة القدرات والمهارات الإدارية.

خامساً: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

أ–نتائج الإجابة على السؤال الأول الذي ينص على: ما واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (المشاركة، المساءلة، تعزيز سيادة القانون، الشفافية، الكفاءة والفعالية، الاستجابة، التوجه نحو التوافق (الإجماع)، العدالة والمساواة، الرؤية الإستراتيجية) في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء؟

وللإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والرتب لمستوى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (5): يبين الترتيب والمتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية ودرجة T، لمستوى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد لدى السلطة المحلية بأمانه العاصمة صنعاء.

المبدأ	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	T	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مبدأ الشفافية	9	2.55	0.77	-3.64	39	0.00	ضعيف
مبدأ سيادة القانون	2	2.85	0.81	-1.19	39	0.24	متوسط
مبدأ الاستجابة	4	2.78	0.84	-1.62	39	0.11	متوسط
مبدأ التوافق والإجماع	1	2.90	0.78	-0.84	39	0.40	متوسط
مبدأ المساءلة	8	2.60	0.82	0.95	39	0.35	ضعيف
مبدأ المشاركة	5	2.76	0.93	-1.61	38	0.12	متوسط
مبدأ الرؤية الإستراتيجية	6	2.75	0.89	-1.79	38	0.08	متوسط
مبدأ الكفاءة	3	2.83	0.87	-1.20	38	0.24	متوسط
مبدأ العدالة والمساواة	7	2.66	0.99	-2.20	39	0.03	ضعيف
الحوكمة		2.79	0.75	-1.73	39	0.09	متوسط

الجدول السابق يوضح أن توفر مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء كان بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي :(2.79) والانحراف المعياري :(0.75)، وجاء مستوى تطبيق وتوفر معظم مبادئ الحكم الرشيد بدرجة متوسطة، إذ تراوحت المتوسطات بين :(2.66 -3.12)، باستثناء مبدأ الشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة والتي جاءت بمتوسط ضعيف.

وجاء ترتيب مبادئ الحكم الرشيد وفقا لآراء العينة المبحوثة كما يلي: حيث جاء في المرتبة الأولى مبدأ المساءلة بمتوسط حسابي :(3.12) وانحراف معياري :(0.82)، وجاء في المرتبة الثانية مبدأ الاستجابة بمتوسط حسابي: (2.90) وانحراف معياري (0.78). وجاء في المرتبة الثالثة مبدأ سيادة القانون بمتوسط حسابي: (2.85) وانحراف معياري :(0.81) وجاء في المرتبة الرابعة مبدأ الكفاءة والفعالية بمتوسط حسابي :(2.83) وانحراف معياري: (0.87). بينما جاء مبدأ المساءلة في الرتبة الثامنة بمتوسط حسابي :(2.60) وجاءت الشفافية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي :(2.55) وانحراف معياري :(0.77). وتوفر الحكم الرشيد بمستوى متوسط، هو مؤشر إيجابي يساهم في تعزيز دور كفاءة وفعالية المجالس المحلية في أمانة العاصمة صنعاء وتحقيقها لحاجة وتطلعات المواطنين من الخدمات الأساسية ومشاريع التنمية المحلية.

ب- نتائج الإجابة على السؤال الثاني الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة: (0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة). في السلطة المحلية تعزى لمتغيرات الدراسة: (العمر، المستوى التعليمي، الوظيفة، سنوات الخدمة، المشاركة بالتدريب)؟ وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة F

لاستجابات أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر على النحو التالي:

1. نتائج الفروق في درجات الأهمية تبعاً لمتغير العمر.

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التباين الأحادي وقيمة F تبعا لمتغير العمر.

المبدأ	العمر	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مبدأ الشفافية	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.49	0.72	1.08	0.35	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.50	0.86			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.09	0.49			
	الإجمالي	150	2.55	0.77			
مبدأ سيادة القانون	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.66	0.67	1.09	0.35	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.94	0.95			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.25	0.67			
	الإجمالي	150	2.85	0.81			
مبدأ الاستجابة	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.71	0.71	0.88	0.42	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.74	0.91			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.31	1.10			
	الإجمالي	150	2.78	0.84			
مبدأ التوافق والإجماع	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.77	0.70	0.47	0.63	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.97	0.88			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.13	0.77			
	الإجمالي	150	2.90	0.78			
مبدأ المساءلة	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	3.00	0.67	0.38	0.68	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	3.20	0.98			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.31	0.74			
	الإجمالي	150	3.12	0.82			
مبدأ المشاركة	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.64	0.77	0.28	0.76	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.86	1.04			
	من 50 سنة فأكثر	15	2.91	1.28			
	الإجمالي	150	2.76	0.93			
مبدأ الرؤية الإستراتيجية	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.74	0.63	0.08	0.93	غير دال
	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.71	1.05			
	من 50 سنة فأكثر	15	2.91	1.30			
	الإجمالي	150	2.75	0.89			
مبدأ الكفاءة	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.75	0.62	0.35	0.71	غير دال

	من 40 عاما إلى أقل من 50 عاما	67.5	2.83	1.06			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.17	1.02			
	الإجمالي	150	2.83	0.87			
مبدأ العدالة والمساواة	من 30 إلى أقل من 40 عاما	67.5	2.66	0.86	0.73	0.49	غير دال
	من 40 عاما إلى اقل من 50 عاما	67.5	2.53	0.99			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.19	1.55			
	الإجمالي	150	2.66	0.99			
الحوكمة	من 30 إلى اقل من 40 عاما	67.5	2.70	0.62	0.55	0.58	غير دال
	من 40 عاما إلى اقل من 50 عاما	67.5	2.81	0.85			
	من 50 سنة فأكثر	15	3.14	0.96			
	الإجمالي	150	2.79	0.75			

تشير النتائج في الجدول (6) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير العمر؛ وذلك استنادا إلى قيمة Fالمحسوبة إذ بلغت :(0.55) ومستوى دلالة :(0.58) للدرجة الكلية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من: (0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة)، في السلطة المحلية تعزى لمتغير العمر وفق مبادئ الحكم الرشيد.

2. نتائج الفروق في درجات الأهمية تبعاً لمتغير المؤهل الدراسي

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة F لاستجابات أفراد عينة الدراسة، تبعا لمتغير المؤهل الدراسي على النحو التالي:

الجدول (7) : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التباين الأحادي وقيمة F تبعا لمتغير المؤهل الدراسي

المبدأ	المؤهل	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
	ثانوية عامة	**25.80**	2.05	0.63			
	جامعي	**75**	2.79	0.79			
	دبلوم عالي	**30**	2.20	0.68			
	ماجستير	**15**	2.66	0.84			
	دكتوراه	**3.75**	3.25	0.00			
	الإجمالي	**150**	2.55	0.77			
	ثانوية عامة	**25.80**	2.31	0.52			

			0.91	3.09	**75**	جامعي	
			0.48	2.52	**30**	دبلوم عالي	
			0.73	2.69	**15**	ماجستير	
			0.00	4.00	**3.75**	دكتوراه	
			0.81	2.85	**150**	الإجمالي	
			0.88	2.50	**25.80**	ثانوية عامة	
			0.87	2.94	**75**	جامعي	
			0.61	2.38	**30**	دبلوم عالي	
			1.12	3.03	**15**	ماجستير	
			0.00	3.63	**3.75**	دكتوراه	
			0.84	2.78	**150**	الإجمالي	
			0.87	2.77	25.80	ثانوية عامة	
			0.85	3.09	75	جامعي	
			0.53	2.44	30	دبلوم عالي	
			0.58	2.88	15	ماجستير	
			0.00	3.75	3.75	دكتوراه	
			0.78	2.90	150	الإجمالي	
			0.85	3.06	25.80	ثانوية عامة	
			0.90	3.29	75	جامعي	
			0.60	2.68	30	دبلوم عالي	
			0.73	2.97	15	ماجستير	
			0.00	3.88	3.75	دكتوراه	
			0.82	3.12	150	الإجمالي	
			0.91	2.17	22.5	ثانوية عامة	
			1.00	2.98	75	جامعي	
			0.78	2.44	30	دبلوم عالي	
			0.70	2.91	15	ماجستير	
			0.00	3.63	3.75	دكتوراه	
			0.93	2.76	150	الإجمالي	
			1.03	2.29	25.80	ثانوية عامة	
			0.92	2.96	75	جامعي	
			0.66	2.36	30	دبلوم عالي	
			0.87	2.84	15	ماجستير	
			0.00	3.50	3.75	دكتوراه	

	الإجمالي	150	2.75	0.89			
	ثانوية عامة	25.80	2.66	0.82			
	جامعي	75	2.98	1.00			
	دبلوم عالي	30	2.47	0.59			
	ماجستير	15	2.97	1.01			
	دكتوراه	3.75	3.33	0.00			
	الإجمالي	150	2.83	0.87			
	ثانوية عامة	25.80	1.97	0.80			
	جامعي	75	2.74	1.07			
	دبلوم عالي	30	2.50	0.76			
	ماجستير	15	3.06	0.88			
	دكتوراه	3.75	4.33	0.00			
	الإجمالي	150	2.66	0.99			
	ثانوية عامة	25.80	2.42	0.63			
	جامعي	75	2.97	0.82			
	دبلوم عالي	30	2.44	0.56			
	ماجستير	15	2.89	0.81			
	دكتوراه	3.75	3.70	0.00			
	الإجمالي	150	2.79	0.75			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير المؤهل الدراسي؛ وذلك استنادا إلى قيمة Fالمحسوبة إذ بلغت :(1.21) ومستوى دلالة :(0.32) للدرجة الكلية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لان قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من :(0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية،التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة)، في السلطة المحلية تعزى لمتغير المؤهل الدراسي وفق مبادئ الحكم الرشيد.

3- نتائج الفروق في درجات الأهمية تبعاً لمتغير الوظيفة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة F لاستجابات أفراد عينة الدراسة، تبعا لمتغير الوظيفة على النحو التالي:

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التباين الأحادي وقيمة F تبعا لمتغير الوظيفة

المبدأ	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مبدأ الشفافية	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.2500		0.778	0.514	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.3671	0.81388			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.7188	0.85330			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.4375	0.66461			
	الإجمالي	150	2.5545	0.77437			
مبدأ سيادة القانون	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	4.0000		2.645	0.064	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.4425	0.80465			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	3.1484	0.88178			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.6786	0.57327			
	الإجمالي	150	2.8464	0.81285			
مبدأ الاستجابة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.6250		0.836	0.483	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.5040	0.99363			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.9330	0.94091			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.7321	0.60419			
	الإجمالي	150	2.7835	0.84322			
مبدأ التوافق والإجماع	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.7500		0.719	0.547	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.6508	0.96123			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.9598	0.78220			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.9196	0.67155			
	الإجمالي	150	2.8960	0.78079			
مبدأ المساءلة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.8750		0.520	0.671	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.8962	0.94498			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	3.1667	0.95051			
	نائب مدير مكتب	22.5	3.1658	0.57832			
	الإجمالي	150	3.1232	0.81851			
مبدأ المشاركة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.6250		0.404	0.751	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.8194	1.11122			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.8024	1.10152			
	نائب مدير مكتب.	22.5	2.6161	0.60738			
	الإجمالي	150	2.7605	0.92847			
مبدأ الرؤية الإستراتيجية	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.5000		0.380	0.768	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.9112	1.15799			

	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.6975	1.03307			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.6518	0.53299			
	الإجمالي	150	2.7455	0.88907			
مبدأ الكفاءة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.3333		0.505	0.681	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.9913	1.27335			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.9101	0.93242			
	نائب مدير مكتب	22.5	2.6173	0.50058			
	الإجمالي	150	2.8325	0.87126			
مبدأ العدالة والمساواة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	4.3333		1.412	0.255	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.4321	1.17778			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.8125	1.05699			
	نائب مدير مكتب تنفيذي	22.5	2.5030	0.67972			
	الإجمالي	150	2.6566	0.98510			
الحوكمة	رئيس المجلس المحلي – أمين عام المجلس	7.5	3.6991		0.786	0.510	غير دال
	عضوا في المجلس المحلي للمديرية	82.5	2.6359	0.92282			
	مدير مكتب تنفيذي	37.5	2.9068	0.86162			
	نائب مدير مكتب	22.5	2.7024	0.47146			
	الإجمالي	150	2.7941	0.75453			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير الوظيفة؛ وذلك استنادا إلى قيمة Fالمحسوبة إذ بلغت :(0.786) ومستوى دلالة: (0.510) للدرجة الكلية، وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من :(0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة)، في السلطة المحلية تعزى لمتغير الوظيفة وفق مبادئ الحكم الرشيد.

4- نتائج الفروق في درجات الأهمية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة F لاستجابات أفراد عينة الدراسة، تبعا لمتغير سنوات الخبرة على النحو التالي:

الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التباين الأحادي وقيمة F تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المبدأ	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
مبدأ الشفافية	أقل من 5 سنوات	22.6	2.69	0.82	0.53	0.66	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.58	0.80			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.70	0.84			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.34	0.72			
	الإجمالي	150	2.55	0.77			
مبدأ سيادة القانون	أقل من 5 سنوات	22.6	3.00	1.17	0.23	0.88	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.74	0.73			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.95	0.94			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.76	0.62			
	الإجمالي	150	2.85	0.81			
مبدأ الاستجابة	أقل من 5 سنوات	22.6	2.96	0.77	0.56	0.64	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.52	0.76			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.71	0.91			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.95	0.90			
	الإجمالي	150	2.78	0.84			
مبدأ التوافق والإجماع	أقل من 5 سنوات	22.6	3.00	0.69	0.08	0.97	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.81	0.71			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.94	0.98			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.87	0.75			
	الإجمالي	150	2.90	0.78			
مبدأ المساءلة	أقل من 5 سنوات	22.6	3.31	0.82	1.00	0.40	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.76	0.80			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	3.35	0.90			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	3.08	0.75			
	الإجمالي	150	3.12	0.82			
مبدأ المشاركة	أقل من 5 سنوات	22.6	3.06	1.22	0.37	0.78	غير دال
	من 5 إلى أفل من 10 سنوات	33.75	2.53	0.73			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.72	1.02			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.80	0.88			
	الإجمالي	150	2.76	0.93			
مبدأ الرؤية الإستراتيجية	أقل من 5 سنوات	22.6	2.99	1.17	0.70	0.56	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.38	0.65			

	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.77	0.92			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.86	0.90			
	الإجمالي	150	2.75	0.89			
مبدأ الكفاءة	أقل من 5 سنوات	22.6	3.16	0.90	0.61	0.62	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.54	0.90			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.83	0.88			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.88	0.88			
	الإجمالي	150	2.83	0.87			
مبدأ العدالة والمساواة	أقل من 5 سنوات	22.6	3.00	1.11	0.73	0.54	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.40	0.99			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.48	1.17			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.85	0.74			
	الإجمالي	150	2.66	0.99			
الحوكمة	أقل من 5 سنوات	22.6	3.02	0.87	0.38	0.77	غير دال
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	33.75	2.59	0.70			
	من 10 إلى أقل من 15سنة	45	2.81	0.85			
	من 15 سنة فأكثر	48.75	2.82	0.70			
	الإجمالي	150	2.79	0.75			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير سنوات الخبرة؛ وذلك استنادا إلى قيمة Fالمحسوبة إذ بلغت :(0.38) ومستوى دلالة :(0.77) للدرجة الكلية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من :(0.05). مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة: (0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد: (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية،التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة)، في السلطة المحلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة وفق مبادئ الحكم الرشيد.

5- نتائج الفروق في درجات الأهمية تبعاً لمتغير المشاركة في التدريب.

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة F لاستجابات أفراد عينة الدراسة، تبعا لمتغير المشاركة في التدريب على النحو التالي:

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التباين الأحادي وقيمة F تبعا لمتغير المشاركة في التدريب

المعيار	المسمى الوظيفي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
معيار الشفافية	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.63	0.68	0.92	0.44	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	2.92	1.08			
	شاركت أكثر من دورتين	63.30	2.39	0.74			
	الإجمالي	150	2.55	0.77			
معيار سيادة القانون	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.91	0.77	0.72	0.55	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.10	0.88			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.76	0.85			
	الإجمالي	150	2.85	0.81			
معيار الاستجابة	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.88	0.68	0.84	0.48	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.05	0.64			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.67	1.06			
	الإجمالي	150	2.78	0.84			
معيار التوافق والإجماع	لم أشارك في أي دورة	63.75	3.07	0.68	1.31	0.29	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.10	0.54			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.71	0.91			
	الإجمالي	150	2.90	0.78			
معيار المساءلة	لم أشارك في أي دورة	63.75	3.32	0.71	1.73	0.18	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.15	0.63			

	شاركت أكثر من دورتين	63.75	3.04	0.93			
	الإجمالي	150	3.12	0.82			
معيار المشاركة	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.82	0.77	0.71	0.55	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.20	0.74			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.61	1.13			
	الإجمالي	150	2.76	0.93			
معيار الرؤية الإستراتيجية	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.82	0.66	0.62	0.61	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.06	0.60			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.59	1.20			
	الإجمالي	150	2.75	0.89			
معيار الكفاءة	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.78	0.67	0.82	0.49	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.31	0.87			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.75	1.06			
	الإجمالي	150	2.83	0.87			
معيار العدالة والمساواة	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.70	0.77	1.01	0.40	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.22	0.73			
	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.41	1.22			
	الإجمالي	150	2.66	0.99			
الحوكمة	لم أشارك في أي دورة	63.75	2.88	0.59	1.05	0.38	غير دال
	شاركت في دورة واحدة	22.5	3.12	0.70			

	شاركت أكثر من دورتين	63.75	2.64	0.90			
	الإجمالي	150	2.79	0.75			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة :(0.05) بين متوسطات مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء تعزى لمتغير المشاركة في التدريب؛ وذلك استنادا إلى قيمة F المحسوبة إذ بلغت :(1.05) ومستوى دلالة (0.38) للدرجة الكلية وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا ؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من (0.05).مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة: (0.05) بين متوسطات تقديرات المبحوثين حول واقع تطبيق مبادئ الحكم الرشيد: (الشفافية، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، التوافق والإجماع، سيادة القانون، المساءلة، المشاركة، الرؤية الإستراتيجية، العدالة والمساواة)، في السلطة المحلية تعزى لمتغير المشاركة بالتدريب وفق مبادئ الحكم الرشيد.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تم الوصول إليها، تم صياغة الاستنتاجات والتوصيات الآتية:

أ) الاستنتاجات:

1- إن أداء السلطة المحلية بشكل عام متدني على المستوى الفردي والمؤسسي وضعف دورها كثيرا في تقديم الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية نتيجة للحصار والعدوان والوضع الاستثنائي الذي تمر به اليمن.

2- تساهم السلطة المحلية بدور فعال في تخفيف الأزمة الإنسانية التي
مما أدى إلى تدنى أدائها وتدني مستوى تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

3- تعيشها اليمن، عبر التنسيق والإشراف على منظمات مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية ودعمها وتسهيل مهامها.

4- إن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد كان بدرجة متوسطة وبنسبة: (60) % في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء.

5- مبدأ الشفافية والمساءلة هما الأقل توفرا وتطبيقا؛ إذ حازا على نسبة :(50) % ونسبة: (52) %، مقارنة ببقية المبادئ التسعة للحكم الرشيد، في السلطة المحلية بأمانة العاصمة صنعاء.

6- تعاني السلطة المحلية من شح الموارد المالية المحلية وضعف القدرة على تنمية الموارد المالية الذاتية والاتكال على الدعم المركزي المحدود،

7- تداخل الاختصاصات وتنازع الصلاحيات والمهام والمسؤوليات بين مكاتب الوزارات والمجلس المحلي بأمانه العاصمة.

8- وجود معوقات تشريعية ومالية وإدارية تواجه عمل السلطة المحلية وتحد من قدرتها والقيام بدورها في تنفيذ خطط التنمية وتقديم الخدمات العامة وتحقيق تطلعات واحتياجات السكان والمجتمع المحلي.

9- ضعف الوعي والاهتمام من قبل قيادات السلطة المحلية بالحكم الرشيد وأهميته ودوره في تطوير

الأداء المؤسسي، وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة في اليمن.

10-وجود فجوة في الاتصال والتواصل ما بين السلطة المحلية والمجتمع المحلي وغياب الآليات المطلوبة التي تمكن من إشراك المجتمع

12-المحلية وخاصة في مجال التخطيط المالي وتنمية الموارد وإدارة المشاريع والرقابة والإشراف الإداري.

ب) التوصيـــات:

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1- أهمية تعزيز ودعم تجربة السلطة المحلية باليمن باعتبارها تجربة رائدة في التحول نحو اللامركزية السياسية والإدارية والمالية وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار وإدارة الشأن المحلي حاليا ومستقبلا.

2- ضرورة بذل الجهود لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد في السلطة المحلية، والاهتمام بتفعيل مبدأ الشفافية من قبل المجالس المحلية بأمانه العاصمة صنعاء عبر إنشاء المواقع الإلكترونية ونشر البيانات والمعلومات على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

3- تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة ووضع الآليات والإجراءات اللازمة الهادفة إلى مساءلة ومحاسبة المقصرين والمخالفين من الموظفين والقيادات الإدارية العاملين بها.

4- توفير التمويل والموارد المالية اللازمة لقيام المجلس المحلي بدوره في تقديم الخدمات وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية والخدمية بأمانة العاصمة صنعاء.

5- على وزارة الإدارة المحلية وقيادة المجالس المحلية في المحافظات والجهات ذات العلاقة القيام بمهام التوعية ونشر ثقافة الحكم الرشيد ومبادئه وأهميته في عملية التخطيط والرقابة على الخطط التنموية وعلى مستوى جودة الخدمات العامة المقدمة

11-ضعف القدرات والكفاءة الإدارية للموارد البشرية العاملة في السلطة

في أوساط قيادات المجالس المحلية والموارد البشرية العاملة بها.

6- تعزيز مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وكل فئات المجتمع المحلي عبر وضع الآليات المطلوبة التي تمكن من إشراك المجتمع في عملية التخطيط والرقابة على إعداد وتنفيذ الخطط والمشاريع التنموية والرقابة على مستوى جودة الخدمات العامة المقدمة.

7- إعداد برامج فعالة وحديثة لتدريب قيادات وأعضاء المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية بناءً على تحديد الاحتياجات التدريبية في مجالات الحكم الرشيد والتخطيط المالي وتنمية الموارد وإدارة المشاريع والرقابة والإشراف الإداري.

8- التوجه نحو الإدارة المحلية الإلكترونية وإنجاز معاملات المواطنين وتقديم الخدمات العامة بشكل إلكتروني، عبر تخصيص الموازنات المطلوبة والاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة في هذا المجال.

قائمة الـــمراجـــع والمصادر.

أولا: المراجع في اللغة العربية:

[1] الماوري، احمد (2023). الإدارة المحلية في ظل النزاعات: الحالة اليمنية. دورية حكامه، المجلد الرابع، العدد7، ص 35 في 20 يناير، 2024 رابط الموقع https://www.hawkamah.org/libraries#researc

[2] البسام، عبدالله بسام(2014): الحوكمة الرشيدة: حالة المملكة العربية السعودية: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الرياض.

[3] أبو حسين مصطفى موسى (2017): مبادئ الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية، رسالة ماجستير في تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد جامعة غزة، فلسطين.

[4] الحايك، نهى أحمد (2016م): أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية (دراسة حالة المديرية العامة للجمارك السورية) الجامعة الافتراضية السورية.

[5] الجوري، محمد عبدالله (2014). تطوير الأداء المؤسسي في امانة العاصمة صنعاء، بحث مقدم لنيل الماجستير التنفيذي، مركز الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[6] الكبيسي، عامرخضير (2008): السياسات العامة:مدخل لتطوير أداء الحكومات: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الرياض.

[7] الوجره، نجاة محمد (2020): الحكم الرشيد كآلية لتحقيق التنمية المحلية بالجمهورية اليمنية أمانة العاصمة نموذجا رسالة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، كلية العلوم، جامعة الحسن الثاني، المغرب.

[8] النهمي، أمين (2016): المعوقات البيئية وأداء المجالس المحلية – دراسة ميدانية على المجالس المحلية بمحافظة حجة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز تطوير الإدارة العامة، جامعة صنعاء،

[9] المنصور، أمين عبدالكريم (2017): مدى توافر متطلبات مبادئ الحكم الرشيد في الوزارات اليمنية، رسالة ماجستير لنيل درجة الماجستير التنفيذي في الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[10]الكردي، حاتم ظافر (2016): دور تطبيق الحكم الرشيد في السلطة القضائية لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في برنامج إدارة الدولة والحكم الرشيد، جامعة الأقصى، فلسطين.

[11]العدوان،نضال (2017): واقع تطبيق مبادئ الحوكمة لدى البلديات الأردنية من وجهه نظر موظفيها، بحث مقدم لمجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (15) المجلد (16).

[12]العبسي محمد (2010): متطلبات تطبيق أليات الحوكمة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير التنفيذي في الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[13]السلطان، خالد عبده (2021): أمكانية تطبيق الحكم الرشيد في الجمهورية اليمنية دراسة حالة: وزارة الإدارة المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير من جامعة أزال للتنمية البشرية، اليمن.

[14]الصيرفي، محمد (2001): البحث العلمي – الدليل التطبيقي للباحثين، دار وائل: الأردن.

[15]الإصلاحات، سامي محمد (2018): حوكمة الأوقاف وإدارة عملياتها، مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف، ماليزيا.

[16]جابر، ناصر (2013): السياسة العامة والحكم الرشيد في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

[17]حملاوي،عبدالحق(2007): الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الرشيد تجربة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في السياسة العامة والإدارة المحلية، الجزائر.

[18]حيزية، تيتيله(2016): دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة المملكة المغربية، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة محمد خيضر، الجزائر.

[19]خلاف، وليد (2010). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، الجزائر

[20]دداش، آمنة(2014م): الحوكمة ودورها في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية جامعة سعيدة، الجزائر.

[21]سعدي،محمد (2017): متطلبات الحوكمة المحلية الجيدة في الجزائر رسالة ماجستير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تنظيم سياسي وأداري من جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

[22]شهينار، ورشاني (2015): الحكم الرشيد ومتطلبات إصلاح الإدارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير، مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة بسكرة الجزائر.

[23]شايف، لبيب محمد (2009). تجربة السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية. بحث مقدم لمادة الإدارة المحلية، مركز الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[24]صوفان، كهلان على (2018): حوكمة البرلمان اليمني في ضوء القيم والمبادئ الأساسية للبرلمان الديمقراطي،بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير التنفيذي في الإدارة العامة، جامعة صنعاء.

[25]ضو، صلاح عبدالسلام، واخرون (2020م): الحوكمة ودورها في تحقيق الإصلاح الإداري في المؤسسات الليبية، جامعة بنغازي، ليبيا.

[26]عبدالوهاب، سمير محمد.(2023). الإدارة المحلية في مصر: الواقع والرؤية المستقبلية. دورية حكامه، المجلد الرابع، العدد7، ص 12 في 20 يناير، 2024 رابط الموقع
https://www.hawkamah.org/libraries#researc

[27]عقلان، قائد محمد وآخرون (2017): مدخل الى الحكم الرشيد: المعهد الوطني للعلوم الإدارية، صنعاء

[28]عقبة، عادل محمد (2010): دور السلطة المحلية في التنمية، رسالة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة محمد الخامس المغرب.

[29]غادر، محمد (2012): محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، لبنان.

[30]فوكة، سفيان (2010): الحكم الرشيد المحلي، بحث في قيم وأدوات التمكين، مداخلة مقدمة بمناسبة الملتقى الوطني حول إشكالية الحكم الرشيد في إدارة الجماعات المحلية، كلية الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر.

[31]قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م، وزارة الشئون القانونية.

[32]القـرار الجمهوري رقم (269) لسنة 2000م، بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية، وزارة الشئون القانونية.

[33]كايد، زهير عبدالكريم(2003): الحكمانية:قضايا و تطبيقات: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة.

[34]عبد الوهاب، سمير محمد، (2007). الإدارة المحلية والبلديات العربية،إعمال مؤتمر المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الشارقة،الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: المراجع في اللغة الإنجليزية:

[1] IFAC, (2001). (International Federation of Accountants), "Governance in The Public Sector، International Public Sector Study New York U.S .

[2] Huque, Ahmed Shafique (2011). "Accountability and Governance: Strengthening Extra – Bureaucratic Mechanisms", International Journal of Productivity and Performance Management, Emerald Group Publishing Limited, Vol.60, No.1,

[3] Fairbanks, Jenille (2005). "Transparency In the Government Communication Process: The Perspective of Government Communicators", A Master Thesis, Brigham Young University.

[4] Crown, Eleine, (2007). "This Study Blamed the Impact of Good Governance on the Political Development In South Africa", Cape Town.

[5] Chi, Li-Chiu (2009). "Do Transparency and Disclosure Predict Firm Performance?", Taiwan Market, National Formosa University, Elsevier, Science Direct.

[6] Boyer, William W. (1990). "Political Science and the 21st Century: From Government to Governance", Political Science and Politics, Vol. 23, No.1.

[7] Reddy,k. (2014). Relevanceof corporategovernance practices in charitable organizations: A case study of resisted charities in New Zealand, University of Waikato, New Zealand.

[8]]Sontag, Padilla،L &Morganti، K. (2014). Financial Sustainability for No profit organizations،Rand Health and Rand Education .

[9] World Bank, "Governance & Development", Washington: World Bank, 199 9

[10] .UNDP (1997). Governance For Sustainable Human Development, New York.